

## رد اللجنة العربية العليا على كتاب وزير المستعمرات\*

1938/1/11

اطلعت اللجنة العربية العليا على الكتاب الرسمي الصادر عن وزير المستعمرات البريطانية إلى فخامة المندوب السامي بفلسطين، والمنشور بتاريخ 5 كانون الثاني 1938، والمتعلق بإرسال لجنة جديدة إلى فلسطين. فقررت أن تصدر البيان الآتي:

1 - تلاحظ اللجنة العربية العليا أن الحكومة البريطانية لا تزال تفكر في التقسيم وفي إقامة دولة يهودية في فلسطين، وفي اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. وأن تكن بدأ يخالجه نوع من الشك في أن التقسيم عادل وعملي.

واللجنة العربية العليا تأسف أشد الأسف إذ ترى هذا الإصرار من جانب الحكومة البريطانية على خطة ظهر فسادها، وسلبت البلاد أمنها وهنأها وأبدلتها منهما أشد حالات القلق والاضطراب، وقوبلت بأشد ما تقابل به خطط الاستعمار القاتلة، من سخط شامل ورفض إجماعي قاطع، في فلسطين وفي سائر البلاد العربية والأقطار الإسلامية.

2 - إن الموقف الجماعي الصريح الذي وقفه الشعب العربي ضد مشروع التقسيم لا يصح مطلقاً أن يوصف بأنه "انتقاد بعض نقاط مشروع التقسيم المقترح على سبيل التجربة في الباب الثالث من تقرير اللجنة الملكية" كما جاء في البند الثالث من كتاب وزير المستعمرات المشار إليه. ولم تكن المقاومة العربية للتقسيم محصورة في تفاصيل "ذلك المشروع كما ورد" وإنما كانت قبل كل شيء موجّهة إلى مبدأ التقسيم في أساسه. وذلك لأن التقسيم، مهما كانت صورته وأشكاله، يقوم على أسس ثلاثة، في كل واحد منها ضربة قاضية على البلاد والعباد وهي:

أ - تجزئة البلاد وتمزيقها والقضاء على وحدتها الطبيعية.

ب - سلب جزء من أئمن أجزاء الوطن العربي المقدس.

ج - خلق دولة أجنبية يهودية في صميم هذه الوطن العربي.

---

\*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 - 1939)" سلسلة الوثائق العامة -1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 604-609.

3- إن تصريح وزير المستعمرات في كتابه "بأن حكومة جلاله الملك ليست مرتبطة بوجه من الوجوه بالمصادقة على ذلك المشروع - مشروع التقسيم الذي اقترحتة اللجنة الملكية كما ورد" هذا التصريح ليس من شأنه أن يطمئن نفوس العرب القلقة على مصيرها، بوجه من الوجوه ما دام مبدأ التقسيم باقياً على كل حال. فالشعب العربي لا يطلب إبدال مشروع للتقسيم بمشروع آخر، وإنما يطلب إلغاء فكرة التقسيم من أساسها، إلغائها نهائياً. وقد صمم على الثبات في مقاومة التقسيم مهما كانت صورته ومشاريعه، حتى النهاية. لأنه يعتبره أظلم وأقتل ما يمكن أن يوجه إلى كيانه وحياته من ضربات. على أن التعليمات التي وضعت للجنة الجديدة لتعمل بموجبها، والتي يتضمنها كتاب وزير المستعمرات نفسه، تبدأ بالنص على "مراعاة مشروع التقسيم الوارد في الباب الثالث من تقرير اللجنة الملكية على أن يبقى لهذه اللجنة الفنية الحرية في اقتراح تعديلات لذلك المشروع".

4 - وكذلك لا يمكن أن يدخل شيئاً من الطمأنينة إلى نفوس العرب القلقة تصريح وزير المستعمرات في كتابه "إن حكومة جلاله الملك لم تقبل اقتراحات اللجنة الملكية بنقل العرب من المنطقة اليهودية إلى المنطقة العربية بطريقة جبرية إذا لم تفلح الوسائل الأخرى".

أ - لأن العرب إذا كانوا يآبون الجلاء عن ديارهم وأوطانهم كرهاً، فهم للخضوع لحكم دولة يهودية في عقر دارهم أشد اباء وكرهاً.

ب - ولأن فكرة "تبادل السكان والأراضي" لا تزال باقية. وإنما عدل عن الجلاء الإجمالي إلى الجلاء الاختياري، الذي عبر عنه وزير المستعمرات في كتابه بقوله "بطريقة طوعية".

ج - ولأن من المؤكد أنه إذا قدر - لا سمح الله - أن تقوم في قسم من البلاد دولة يهودية، فستتخذ أشد وسائل التضييق والإرهاق التي تضطر العرب في النهاية إلى الجلاء من ذلك القسم "بطريقة طوعية - كرهية".

5 - وكذلك الفقرة التي تنص على "إدخال العدد الأقل من العرب ومن المشاريع العربية في المنطقة اليهودية والعكس بالعكس" فإنها لا يمكن أن تؤمن شيئاً من مخاوف العرب الأساسية.

ففضلا عن الضربات الأساسية القاتلة التي لا بد أن تلازم كل مشروع للتقسيم، والمشار إليها في البند الثاني، لا يمكن افتراض منطقة معينة لليهود إذا كان فيها عدد ضخم جداً من العرب، وكان ما يملكه العرب فيها أكثر مما يملكه اليهود.

6 - تلاحظ اللجنة العربية العليا، أنه لأول مرة تفتح الحكومة البريطانية بيدها الباب لقطر عربي آخر، ليقدم إليها طلبات بخصوص مشروع التقسيم وتفصيله وهذا القطر هو "شرق الأردن".

فالشعب العربي الفلسطيني يود أن يعرب عن رغبته في أن تراعى طلبات الأقطار العربية كلها، في قضية فلسطين العربية. لا أن يخصص من بينها قطر واحد معروفة ظروفه واتجاهات الذين يتصرفون بمقدراته في أمر التقسيم. ولا أن يحصر موضوع الطلبات في نطاق معين لا يخرج عن تفاصيل التقسيم والتسليم.

7 - يشير جناب الوزير في آخر كتابه إلى أنه قد يكون من الضروري بناء على تقرير اللجنة المشار إليها إعادة النظر في الاقتراح الخاص بنظام "المقاطعات" أو "الانتدابات المتعددة" ثم يختتم كتابه بقوله: "فيتضح إذن أن الخطة التي يسار عليها إلى مدة من الزمن ليست إلا من قبيل التجربة والاختبار".

فالشعب العربي لا يسعه إلا أن يعرب عن أشد سخطه واستنكاره لأن يصبح منذ عشرين عاماً موضعاً لسلسلة من التجارب والاختبارات التي تسلبه دائماً أعز ما يملك من طمأنينة وراحة، وتسلبه في النتيجة بيته الموروث، ووطنه المقدس.

وهو ينظر إلى نظام المقاطعات، والانتدابات المتعددة، وما يشاكلها مما قد تبتدعه مخيلات الطامعين في بلاده، مثلما ينظر إلى مشاريع التقسيم. كلها عدوان عليه، وسلب لوطنه، ونهب لحقوقه.

وهو يعلن مرة أخرى، في صراحة وتأكيد، أنه لا يمكن أن يقبل بحال من الأحوال أي حل لقضيته لا يقوم على أساس إعطائه حقه الكامل في بلاد آبائه وأجداده، قد صمم على الثبات في السعي إلى هذا الحق حتى يناله.

وهو يلفت نظر العالم العربي والعالم الإسلامي مرة أخرى، لهذه المناسبة، إلى ما تبيته بريطانيا بالتواطؤ مع اليهود لهذه البلاد العربية المقدسة، من سوء النية والظلم الفادح، بإصرارها على تمزيقها وتهويدها وضربها الضربة القاضية. ويهيب بهما إلى مقاومة هذه السياسة الظالمة، وتأييده في الدفاع عن عروبة فلسطين وقداستها ووحدتها.

ويشهد العالم أجمع على المظالم والفظائع التي اضطرب لهولها الإنسانية، والتي أورثت البلاد وأهلها الخراب والدمار، والتي تصبها بريطانيا عليه صباً، حتى تخضعه لمطامع الاستعمار والصهيونية، وتكرهه على التسليم ببلاده.

8 – تعلن اللجنة العربية العليا أن الشعب العربي لم يعد يثق بسياسة اللجان. وهو لا يطمئن إلى هذه اللجنة الجديدة بوجه خاص، لأن عملها قائم على أساس التقسيم، الذي أعلن بشكل قاطع رفضه إياه وسخطه عليه.

9 – وأخيراً، تود اللجنة العربية العليا أن تعرب عن دهشتها إذ ترى الحكومة البريطانية تكثّر من البحث والتحقيق، وإيفاد اللجان، ودرس الحلول، ولكنها تتجنب، عن قصد وعمد، الطريق السوي الواضح، والحق الطبيعي الثابت، والحل العملي الوحيد. وهي لو صدقت النية في إقرار الحق والعدل، لسهل عليها الأمر كثيراً، وما كلفها كل هذا العناء. فالحق بين معروف، والعدل لا يتجزأ.

وتود اللجنة، لهذه المناسبة أيضاً، أن تعيد مرة أخرى ذكر الميثاق القومي الذي وضعه الشعب العربي وضمنه حقوقه المقدسة، وعاهد الله على أن يسعى إليه بكل ما أوتي من قوة حتى يناله، وأن لا يقبل أي حل لقضيته إلا على أساسه، والذي وافقت عليها سائر الأقطار العربية في مؤتمرها الأخير "مؤتمر بلودان" فأصبح ميثاق الأمة العربية كلها. وهو الذي يتضمن الحل العملي العادل الوحيد. نذكره كما ورد في مذكرة اللجنة العربية العليا المقدمة بتاريخ 23 تموز 1937 إلى لجنة الانتدابات الدائمة وإلى وزارة المستعمرات، رداً على توصي اللجنة الملكية وبيان الحكومة البريطانية:

أولاً - الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام في بلادهم.

ثانياً - العدول عن تجربة إنشاء الوطن القومي اليهودي.

ثالثاً - إنهاء الانتداب البريطاني وتبديله بمعاهدة ماثلة للمعاهدة البريطانية العراقية والمعاهدة البريطانية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية، بموجبها تنشأ في فلسطين دولة ذات سيادة.

رابعاً - وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود وقفاً تاماً.

والعرب على استعداد لمفاوضة الحكومة البريطانية مفاوضة تقوم على أسس مقبولة للاتفاق على الشروط التي تحفظ بها المصالح البريطانية المعقولة، والاتفاق على الضمانات الضرورية للمحافظة على جميع الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الأقليات في فلسطين".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)